

الزبائنية السياسية..

آفة مستشرية في النظام اللبناني

خلد السماح للأحزاب والمرشحين بتقديم المساعدات العينية والمالية للناخبين.

ولعلّ أخطر ما كرسه الزبائنية السياسيّة في لبنان تحديداً، أنّها أضحت «الأمر الطبيعي» في ممارسة السلطة، حتى أنّ غيابها بات «المستغرب»، في بلد بات «الفساد» فيه مشرّفاً بصورة أو بأخرى، حتى أنّ لبنانيين كُنّوا اشتكوا في محطات «الكوارث»، كما حصل في خضمّ الأزمة الاقتصادية، وبعد انفجار مرفأ بيروت، من تراجع النظام «الزبائني»، بدل مطالبة الدولة بالقيام بما ينبغي أن تكون واجبات بديهيّة في مثل هذه الظروف.

ومع عودة الحديث عن انتخابات مبكرة أو فرعيّة أو دوريّة، وبمُعزّل عن المسار السياسيّ الذي ستأخذه البلاد وفي خضمّ الأزمات المتفاقمة، عادت ظاهرة «الزبائنية السياسية» لتشهد معدّلات عالية، على أكثر من خطّ، عزّزتها جائحة كورونا، وما يُحكى عن «استغلال سياسي» على خطّها، ووسط هواجس ومخاوف مشروعة في هذا الإطار، ولم تعد خافية على أحد.

انطلاقاً من هذه التطورات، تُخصّص هذه الورقة البحثية للإضاءة على «الزبائنية السياسية»، بدءاً من المفهوم العام، والتجربة اللبنانيّة الخاصّة بمحطّاتها المختلفة، على أن تستعرض في محور كامل بعض النماذج الحيّة والحديثة للنظام «الزبائني» الذي يبدو أنّه لا يزال يحتفظ بموقعه في المعادلة، مع تسجيل مفارقة «تباهي» العديد من الأحزاب بما تقدّمه لزبائنها، وصولاً لحد وصفها لخدماتها، أو ربما «رعاياها»، بـ«الهدايا» بكلّ صراحة.

من رُخص البناء إلى الخدمات الصحية و«بونات» البنزين والتوظيف والمنح المدرسية والإعفاء الجمركي والإعفاء الضريبي، تتنوّع أشكال «الخدمات» التي يقدّمها الزعماء، ومن خلفهم الأحزاب، إلى المواطنين، والتي تتكثّف للمفارقة في فترات الانتخابات العامّة. وتدرج هذه الخدمات في إطار ما بات يُعرّف بـ«الزبائنية السياسيّة»، أو «المحسوبيّة»، في إشارة إلى آفة مستشرية في ممارسة الشأن العام، أضحت مع الوقت جزءاً لا يتجزأ من السلطة، خصوصاً في دول العالم الثالث، ومنها لبنان.

وكما يدلّ العنوان، فإنّ «الزبائنية» المنبثقة من عبارة «زبون»، تنطوي على علاقة بين القوى والأحزاب السياسية من جهة، وجماهيرها وأنصارها من جهة أخرى، على علاقة «المصلحة» التي تربط التاجر مع الزبون، فيصبح المواطن في هذه الحالة «زبوناً» يتلقّى الخدمة مقابل تقديم الولاء، وربما الطاعة السياسيّة، في إطار علاقة تبدو مبنية على المكاسب الخاصة وليس على الصالح العام، بما يناقض عملياً مبدأ حكم المؤسسات والإدارات.

وتحضر «الزبائنية» في مختلف مجالات الشأن العام، من السياسة إلى الاقتصاد، مروراً بالإدارة العامّة، وحتى في المؤسسات الدينية والاجتماعية والتربوية وغيرها، حيث تكرس الولاء للزعيم بالدرجة الأولى، بدلاً من الدولة ومؤسساتها المتقاعسة عن أداء واجباتها الاجتماعية والاقتصادية تجاه المواطنين، وهو ما يُسهّم قانون الانتخاب في ترسيخه، من

« المناوين »

موقف لادي

نماذج حيّة
• حملة التطعيم ضد
كورونا
• استيراد اللقاحات

نهج «ثابت»
للعمل

ما هي الزبائنية
السياسية؟